الرسالة السامية

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

ملك المغرب

الموجهة إلى المشاركين في
المناظرة الدولية حول:

"مسارات العدالة الانتقالية... من أجل إصلاحات مستدامة"

الرباط

05-04 جمادى الثانية 1446هـ

06-07 دجنبر 2024م

المطبعة الملكية - الرباط

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في هذه المناظرة الدولية، المنعقدة تحت رعايتنا السامية، حول موضوع "مسارات العدالة الانتقالية من أجل إصلاحات مستدامة"، تخليدا للذكرى العشرين لإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة.

وإن تخليدكم اليوم لهذا الحدث الهام في تاريخ المغرب المعاصر، لهو مناسبة سانحة للتذكير بأهمية ووجاهة هذه المحطة البارزة، التي شكلت منعطفا حاسما في مسار التحول الديموقراطي والتنموي ببلادنا، باعتبارها لبنة أساسية ضمن أسس البناء والانتقال الديموقراطي، وتوطيد دولة الحق والقانون والمؤسسات، وحماية الحريات.

وتشكل هذه الندوة، بما تحمله من رمزية تاريخية واجتماعية وحقوقية وسياسية، مناسبة للإشادة بما تم تحقيقه ببلادنا من مكاسب، خلال المسار الوطني للعدالة الانتقالية، التي اعتمدت مقاربة متبصرة ورزينة، تتسم بالشفافية والموضوعية. وهي أيضا فرصة لتذكير

الأجيال الحالية والمقبلة، بما راكمته المملكة المغربية من إصلاحات ومصالحات، في إطار من التوافق والجرأة في قراءة تاريخنا وماضينا، دون عقد أو مركب نقص.

حضرات السيدات والسادة،

إن قرارنا بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، استمرارا للهيئة المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي، التي كان قد أحدثها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه، كان قرارا سياديا ضمن مسار طوعي لتدبير الشأن العام، يقوم على مفهوم جديد للسلطة، وعلى مسؤولية المؤسسات ومحاسبتها، لضمان كرامة كل المغاربة.

وقد كان يهدف أساسا، علاوة على تحقيق المصالحة الوطنية ومعالجة انتهاكات الماضي، إلى جعل العدالة الانتقالية ضمن أولويات خيار الانتقال الديموقراطي، حيث تبلورت لدى المغاربة مينا، دولة ومجتمعا، رؤية استباقية لعمق التحولات التي دخلها العالم نهاية الثمانينات من القرن الماضي، ولأهمية القيم الديموقراطية وحقوق الإنسان، ضمن الاختيارات السياسية الاستراتيجية.

وقد استندت هذه العدالة الانتقالية في بلادنا على أسس صلبة، منها التاريخية المرتبطة بخصوصية الشخصية المغربية، ومنها الحالية والجغرافية، وكان هدفها الأساسي الاهتمام بكل الضحايا، على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم، والانكباب على كل الانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان، من السنوات الأولى للاستقلال، إلى تاريخ إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة.

وهو ما مكن من تحديد وتحليل كافة أشكال وأوجه الانتهاكات التي شهدتها بلادنا في الماضي، كيفما كان نوعها وحجمها. والقيام بالتجريبات الميدانية والتحقيقات اللازمة، وتنظيم جلسات استماع عمومية، في المدن والقرى، وأمام لجنة الشهادات، بهدف كشف الحقيقة المتوفرة، وجبر الأضرار الفردية والجماعية، مع مراعاة بُعد النوع، وبالتالي تعزيز المصالحة بين المجتمع المغربي وتاريخه.

ولعل أحد أكثر الجوانب المميزة للتجربة المغربية، هو انخراط المجتمع المدني، بكل أطيافه، في بلورة وإنجاح العملية، حيث كان لقرار العدالة

الاستقلالية الفضل في فتح الفضاء العام أمام نقاشات عمومية، وحوارات مجتمعية، حول مختلف الإصلاحات والقضايا الجوهرية التي تحظى باهتمام الرأي العام الوطني.

كما أسهمت العدالة الانتقالية، بمبادئها المتعددة والمتواصلة، في تعزيز الوعي الجماعي بشأن مناهضة انتهاكات حقوق الإنسان، حيث تم استلهام الدروس من هذه التجربة، والتأكيد على ضرورة مواصلة ترسيخ أسس دولة القانون، بما يضمن احترام الحقوق والحريات وحمايتها، ويوازن بين الحق في ممارستها، بروح المسؤولية والمواطنة الملتزمة، والتقيد بالنهوض بالواجبات.

تحديات السيادة والتنمية:

لقد شكلت مسيرة العدالة الانتقالية بالمغرب، تجربة متفردة ورائدة، أحدثت طفرة نوعية في المسار السياسي الوطني، ومكنت من تحقيق انتقال ديموقراطي سلس ومتوافق بشأنه، وإقرار ممارسات فضلى على درب استكمال بناء أسس دولة الحق والمؤسسات.

ومن ثم، فقد تسنى من خلال توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التي خرجت مقترحات همت أيضا السياسات العامة، فضلاً عن التشديد على الحاجة لتعزيز الحماية الدستورية لحقوق الإنسان، وضع إطارنا لهم لإصلاحات مجتمعية واسعة، بما فيها الدستورية والتشريعية، وإنشاء آليات تشاورية ومؤسساتية، بهدف القطع مع انتهاكات الماضي، وترسيخ تدبير عمومي يعتمد قواعد دولة الحق والقانون، وإبراز ديناميات مجتمعية متجددة.

ومن هذا المنطلق، حرصنا على أن تحظى لحقوق الإنسان، في الدستور وفي القوانين وفي السياسات العمومية، مدلولها الواسع، الذي يمتد من السياسي إلى البيئي، مرورا بالاقتصادي والاجتماعي والثقافي. كما أحدثنا المؤسسات والآليات الضرورية لحماية حقوق الإنسان في أبعادها المختلفة.

وفي هذا الصدد، كان حرصنا الشخصي، وفي الميدان، على إعمال مفهوم العدالة المجالية في السياسات الإنمائية، ودمج مفهوم جبر الضرر الجماعي في صلب السياسات الإنمائية، ورفع التهميش عن المناطق والمجالات التي لم تستفد من التنمية، بالقدر المطلوب والممكن، ومن عائد التقدم الذي تحققه المملكة. إن الأمر يتعلق بمصالحات كبرى مع التاريخ ومع المجال.

وأكثر من ذلك، فإن هذا الحوض مكّن عددا من مناطق المغرب، التي كانت تعاني من نقص كبير في التنمية، من تدارك هذا النقص، بل إن من بينها ما أصبح نموذجا في التنمية المجالية.

وفي هذا الإطار، يشهد العالم اليوم، والمراقبون الموضوعيون، بثمار النموذج التنموي الجاري تنفيذه في أقاليمنا الجنوبية، في إطار التضامن والتكامل والعدالة المجالية بين أقاليم المملكة. إذ تغير وجه أقاليمنا المسترجعة نحو الأفضل، وأصبحت منطقة جاذبة للاستثمارات، وهي اليوم تزخر بالمشاريع التنموية، والمنشآت والتجهيزات الكبرى.

حضرات السيدات والسادة،

لقد كان المغرب، بفضل هذه التجربة التي حظيت بإشادة دولية واسعة وتنويه كبير، سباقا لإدخال مفهوم العدالة الانتقالية إلى محيطه العربي والإفريقي، حيث تردد صداها في العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد مكّن النموذج المغربي من المساهمة بشكل كبير في تطوير مفهوم وتجارب العدالة الانتقالية، والدفع بها إلى آفاق جديدة، ليس فقط على المستوى الإقليمي، بل أيضا على المستوى القاري والأممي.

ومع ذلك، فإن ما أنجزناه على طريق صيانة حقوق الإنسان وضمان احترامها، وفي مجال التنمية وبناء المؤسسات الديموقراطية، لا يعني الكمال، ولكنه، كما يشهد بذلك العالم، نموذج ديموقراطية أصيلة ومتأصلة وعادلة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لنأمل أن تمكن الجلسات المقررة للتداول في المواضيع المطروحة للنقاش، من إبراز الممارسات الفضلى لتجارب دول بما فيها المغرب، خصوصا تلك المتعلقة بالتفاعلات بين مسارات العدالة الانتقالية والإصلاحات التشريعية والمؤسساتية والدستورية، وبأدوار البرلمانات والفاعلين المؤسساتيين والمجتمع المدني في دعم تنفيذ توصيات هيئات العدالة الانتقالية.

وكلنا يقين أن هذا الملتقى العالمي سيشكل فرصة لتحديد معالم وجوانب انعكاسات مسارات العدالة الانتقالية في القطع مع انتهاكات

حقوق الانسان، وتفعيل توصياتها، من أجل إصلاحات مستدامة، كعملتين متداخلتين لحماية الأفراد والجماعات، وصون كرامتهم وضمان حقوقهم.

وفي هذا الصدد، نتطلع لأن تحظى التجربة المغربية بالمكانة اللائقة بها في مناقشاتكم وتحليلاتكم، باعتبارها من ميزات ومعالم تاريخنا السياسي المعاصر، المرتكز إلى عراقة الدولة المغربية، الضاربة جذورها في التاريخ.

وإذ نرحب بكافة الفعاليات المشاركة في هذه المناظرة الدولية، فإننا ندعو الله تعالى أن يكلل أشغالكم بكامل التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وقع بالقصر الملكي بالرباط في يوم الخميس 3 جمادى الآخرة 1446هـ، الموافق 5 دجنبر 2024م.

محمد السادس نصره الله
ملك المغرب

الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

Mesdames, Messieurs,

Il Nous est agréable de vous adresser ce Message à l'occasion de ce symposium international placé sous Notre Haut Patronage. Organisé en commémoration du vingtième anniversaire de la création de l'Instance Equité et Réconciliation, il a pour thème central : « les Processus de justice transitionnelle : pour des réformes durables ».

En ce jour où vous célébrez un événement marquant dans l'histoire du Maroc contemporain, l'occasion est toute trouvée pour souligner à nouveau l'importance et la pertinence de cette étape cruciale dans la transformation démocratique et la dynamique de développement de notre pays. Pilier essentiel de la construction et de la transition démocratiques, l'Instance Equité et Réconciliation a notamment concouru à la consolidation de l'Etat de droit et des institutions et à la protection des libertés.

Par sa charge historique, sa corrélation directe à la question des droits de l'Homme, sa résonance politique et sa portée sociale, ce symposium est l'occasion de saluer les acquis accumulés par notre pays dans le cadre du processus national de justice transitionnelle, lui-même issu d'une approche visionnaire, réfléchie, soucieuse de transparence et d'objectivité. Le moment est également bien choisi pour éclairer les générations présentes et futures sur les réformes et les réconciliations menées à bonne fin par le Royaume du Maroc. Entreprises selon une logique cumulative et dans un esprit de concorde et d'audace, ces actions ont rendu possible une lecture décomplexée de notre histoire et de notre passé et l'ont libérée de tout sentiment d'infériorité.

Mesdames, Messieurs,

Souveraine a été Notre décision de créer l'Instance Equité et Réconciliation pour succéder à l'Instance indépendante d'arbitrage chargée de l'indemnisation des victimes de disparition forcée et de détention arbitraire, une structure mise en place par Notre Vénéré Père, feu Sa Majesté le Roi Hassan II, que Dieu ait son âme. De plus, elle s'inscrivait au cœur d'une dynamique volontariste de gestion des affaires publiques, s'inspirant d'un nouveau concept de l'autorité et faisant prévaloir le principe de corrélation entre responsabilité et reddition des comptes pour les institutions. L'enjeu ultime n'était autre que la préservation de la dignité de tous les Marocains.

Outre une réconciliation nationale pleinement retrouvée et la correction des violations du passé, cette dynamique entendait faire de la justice transitionnelle l'une

des priorités du choix de transition démocratique qui a été fait à l'époque. En effet, dans un élan prémonitoire, les Marocains, tant l'Etat que la société, ont saisi la logique des mutations profondes à l'œuvre dans le monde de la fin des années quatre-vingts du siècle passé. Corrélativement, ils ont perçu l'intérêt d'inscrire les valeurs démocratiques et les principes des droits de l'Homme au cœur des choix politiques stratégiques.

Le modèle de justice transitionnelle adopté par notre pays s'est solidement construit autour d'un ensemble de considérations, pour certaines, historiques dans la mesure où elles puisent dans la spécificité de la personnalité marocaine, pour d'autres, géographiques et territoriales. Son objectif premier a été de focaliser l'intérêt sur toutes les victimes, tous backgrounds et toutes obédiences confondus, et d'examiner l'ensemble des atteintes aux droits de l'Homme, perpétrées depuis les premières années de l'Indépendance jusqu'à la date de création de l'Instance Equité et Réconciliation.

Cette action a permis d'identifier et d'analyser chaque type de violation que notre pays a connu dans le passé, indépendamment de sa nature et de son ampleur. A cet effet, des investigations et des enquêtes de terrain ont été menées et des auditions publiques ont été organisées, dans les villes et dans les villages, afin de recueillir les témoignages nécessaires à l'établissement de la vérité, de réparer les préjudices individuels et collectifs. Entrepris dans le respect de l'Approche genre, ce travail visait in fine à réconcilier le peuple marocain avec son passé.

Le trait le plus distinctif de l'expérience marocaine a été l'implication de toutes les sensibilités de la société civile dans le processus de justice transitionnelle, depuis sa conception jusqu'à son aboutissement. En effet, à la faveur de la décision de mise en œuvre de la justice transitionnelle, l'espace public a été ouvert aux débats de société sur les différentes réformes et les questions de fond intéressant l'opinion publique nationale.

Par ailleurs, grâce à des initiatives multiples et continues pour la promotion de la justice transitionnelle, une prise de conscience collective s'est fortement cristallisée autour de la lutte contre les atteintes aux droits de l'Homme. De cette expérience, des leçons ont été ainsi tirées et la nécessaire poursuite de la consolidation de l'Etat de droit a été réaffirmée, de manière à ce que les droits et les libertés soient respectés et protégés et à condition que leur exercice, responsable et empreint d'un esprit de citoyenneté engagée, s'équilibre avec l'accomplissement des obligations.

Mesdames, Messieurs,

Au vu de son parcours, la justice transitionnelle au Maroc offre tous les traits d'une expérience singulière et pionnière. Symbole d'un tournant qualitatif dans le processus politique national, elle a ouvert la voie à une transition démocratique fluide

et consensuelle et elle a permis l'adoption des meilleures pratiques pour tendre vers le parachèvement de l'Etat de droit et des institutions.

Ainsi, à la faveur des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation, formulées sous forme de propositions relatives aux politiques publiques, et outre l'accent mis sur le nécessaire renforcement de la protection constitutionnelle des droits humains, un cadre régulateur a été mis en place pour structurer de vastes réformes sociétales, y compris celles de nature constitutionnelle et législative. Par ailleurs, des organes de concertation et des mécanismes institutionnels ont été créés pour opérer une rupture avec les violations perpétrées dans le passé, consacrer un mode de gouvernance publique fondée sur les règles de l'Etat de droit, mettre en exergue l'évolution constante des dynamiques sociétales.

Dans cette perspective, Nous avons tenu à ce que soit reflétée dans la Constitution, les lois et les politiques publiques, l'acception la plus large des droits de l'Homme, qui recouvre tout à la fois les aspects politique, environnemental, économique, social et culturel. Nous avons également créé les institutions et les mécanismes nécessaires à la protection des droits humains dans leurs multiples dimensions.

À cet égard, Nous nous sommes personnellement attaché à ce que le concept de justice spatiale trouve une traduction concrète dans les politiques de développement, à ce que la notion de réparation du préjudice collectif soit intégrée à nos plans de développement. Nous avons également veillé à ce que, dans la mesure du possible et du nécessaire, les régions et les zones non bénéficiaires des fruits du développement et de l'essor réalisés par le Royaume soient sortis de ma marginalité. La voie était ainsi ouverte à des réconciliations majeures avec l'Histoire et avec l'espace.

Mieux encore, cette volonté résolue a permis à un certain nombre de régions du Maroc qui accusaient un grand déficit de développement d'y remédier, certaines d'entre elles étant même devenues un modèle de développement spatial.

Dans ce cadre, aujourd'hui, le monde, à travers la voix d'observateurs impartiaux, rend témoignage des fruits du modèle de développement qui est à l'œuvre dans nos Provinces du Sud, et qui se veut en accord total avec l'idéal de solidarité, de complémentarité et de justice spatiale prévalant entre les différentes régions du Royaume. De fait, la physionomie de Nos Provinces récupérées a changé pour le mieux, leur permettant ainsi de devenir une zone attractive pour les investissements, où abondent aujourd'hui projets de développement, grandes installations et équipements d'envergure.

Mesdames, Messieurs,

Grâce à cette expérience qui a été largement et fortement saluée à l'international, le Maroc a joué un rôle précurseur en introduisant le concept de

justice transitionnelle dans son environnement arabe et africain, et en le relayant de façon retentissante dans de nombreux pays du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord.

Le modèle marocain a significativement contribué au développement du concept et des expériences de la justice transitionnelle qu'il a propulsés vers de nouveaux horizons au niveau régional, mais aussi continental et international.

Cependant, ce que nous avons accompli aussi bien pour garantir in fine le respect et la préservation des droits de l'Homme qu'en matière de développement et de construction des institutions démocratiques, ne signifie nullement que nous avons atteint la perfection. Il n'empêche que ces réalisations, comme le monde l'atteste, symbolisent un modèle de démocratie émergente, authentique et enracinée.

Mesdames, Messieurs,

Notre souhait est que les séances de délibération autour des sujets à l'ordre du jour puissent mettre en évidence les meilleures pratiques issues des expériences de pays comme le Maroc, notamment les synergies établies entre les processus de justice transitionnelle et les réformes législatives, institutionnelles et constitutionnelles, ainsi que la complémentarité des rôles dévolus aux parlements, aux acteurs institutionnels et à la société civile en appui à la mise en œuvre des recommandations des instances de justice transitionnelle.

Dans la perspective de réformes durables, Nous sommes persuadé que cet important symposium sera l'occasion de voir dans quelle mesure les processus de justice transitionnelle ont permis d'opérer une rupture avec les violations des droits de l'Homme et de quelle manière les recommandations issues de ces processus ont été appliquées. Ces deux questions fortement imbriquées sont essentielles dans le dispositif destiné à protéger les individus et les groupes, à préserver leur dignité, à garantir leurs droits.

A cet égard, Nous avons bon espoir que vous saurez, à travers vos débats et vos analyses, accorder à l'expérience marocaine la place éminente qui lui échoit, étant donné qu'elle représente un trait distinctif de notre histoire politique contemporaine, laquelle puise ses fondements dans l'ancrage séculaire de l'État marocain.

Nous souhaitons la bienvenue à l'ensemble des participants à ce symposium international et Nous prions le Très-Haut de couronner vos travaux de succès.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

Mohammed VI

Roi du Maroc

الحمـــد لله، والصـــلاة والســـلام عـــلى مـــولانـــا رســـول الله وآلـــه وصحبـــه.

Ladies and Gentlemen,

It is a pleasure to send this message to the participants in this international symposium to which I have granted my high patronage. Your meeting, which commemorates the twentieth anniversary of the creation of the Equity and Reconciliation Commission, will address the theme "Transitional Justice Pathways for the Implementation of Sustainable Reforms".

Your commemoration of this important event in Moroccan contemporary history provides a good opportunity to recall the significance of that milestone. Indeed, the creation of the Committee was a turning point in our country's development and democratic policy. It constituted a crucial building block in the transition to democracy, in the consolidation of the rule of law and of institutions, and in the protection of freedoms.

Your symposium, which is significant from the historical, social, political and rights perspective, is a chance to commend our country's achievements in the process of transitional justice - a process based on a wise, far-sighted approach, the main features of which were transparency and objectivity. This is also an opportunity to remind current and future generations of the reforms and reconciliations that have taken place in the Kingdom of Morocco, for which a bold policy based on consensus was adopted when we revisited our history, without any inferiority complex.

Ladies and Gentlemen,

My decision to establish the Equity and Reconciliation Commission, which is a continuation of the Independent Commission on Compensation for Victims of Enforced Disappearance and Arbitrary Detention established by my venerable father, His late Majesty King Hassan II - may God bless his soul - was a sovereign decision that was part of a proactive process for managing public affairs. Based on a new concept of authority and on holding public institutions to account, that process aims to make sure all Moroccans enjoy a dignified life.

In addition to achieving national reconciliation and addressing past abuses, the concept used was primarily aimed at making transitional justice a priority in the democratic transition. Both the state and the citizens had, at the time, developed a proactive perception regarding not only the magnitude of the deep changes the world had witnessed in the late 1980s, but also the importance of democratic values and human rights in strategic policies.

Transitional justice in our country was based on rock-solid foundations – both historical ones, relating to the specific features of the Moroccan identity, and regional

and geographical ones. The goal was to address the cases of all victims, irrespective of their background or political affiliation. The focus was therefore placed on all human rights violations, from the early years of independence to the creation of the Equity and Reconciliation Commission.

This made it possible to identify and look into all forms and types of abuse our country witnessed in the past, irrespective of their nature or scope. We were also able to conduct the necessary field investigations and inquiries, organize public hearings in cities and villages, and collect testimonies to establish the truth and achieve individual and collective grievance redress, taking into account the gender perspective, thus further enhancing Moroccans' reconciliation with their history.

Perhaps one of the most distinctive features of the Moroccan experience in this regard was the full engagement of civil society - regardless of affiliation or leanings - in shaping the process and making sure it is a success. The decision to achieve transitional justice had the merit of helping to launch a public debate as well as community-based discussions on various reforms and key issues that were of interest to national public opinion.

Through several successive initiatives, transitional justice contributed to enhancing collective awareness about combating human rights violations. Lessons were drawn from the country's experience, and the need to continue consolidating the foundations of the rule of law was emphasized so as to make sure rights and freedoms were respected, and strike a balance between exercising those rights and freedoms in a responsible, civic manner, and fulfilling one's duties and obligations.

Ladies and Gentlemen,

The transitional justice process in Morocco led to a unique, ground-breaking experience. It helped achieve a qualitative leap in the country's political experience - a process which led to a smooth, harmonious, consensual democratic transition. Best practices were also built upon to consolidate the foundations of the rule of law and the institution-based state.

Through the recommendations made by the Equity and Reconciliation Commission - which also made proposals on public policy and emphasized the need to further promote the constitutional protection of human rights - it was possible to lay down a regulatory framework for broad-based reforms. They included the implementation of constitutional and legislative reforms, the creation of consultative and institutional mechanisms to break with past violations, the proper management of public affairs based on justice and the rule of law, and the promotion of a fresh dynamic within society.

With that in mind, I was keen to make sure human rights were fully reflected in the constitution, in legislation and in public policies, knowing that they range from the

political to the environmental sectors, and from economic to social and cultural considerations. Concurrently with that, I set up the institutions and mechanisms needed to protect the full range of human rights.

Thus, I have personally seen to it that the concept of regional justice is given concrete substance in development policies, and that the principle of collective grievance redress is reflected in our development plans. I have also sought to make sure - whenever possible - that underserviced regions are no longer marginalized when it comes to achieving development and benefitting from the dividends of progress in the Kingdom. As one can see, these are major reconciliation measures with history and in terms of regional development planning.

More importantly, this keen interest has enabled a number of regions in Morocco - which were significantly lagging behind in terms of development - to close the gap. Some of them have even become leaders in the regional development process.

Today, there is unanimity - including among objective observers - on the success of the development model currently implemented in our southern provinces. It is a model based on solidarity, complementarity and equal opportunity between the Kingdom's different provinces. As a result, the face of our recovered provinces has changed for the better. Today, our southern provinces are an attractive destination for investment and are home to countless development programs and large-scale infrastructural projects.

Ladies and Gentlemen,

Thanks to this internationally acclaimed experience, Morocco was the first to introduce the concept of transitional justice in its Arab and African regions - an experience that has resonated in a number of Middle-Eastern and North African countries.

The Moroccan model has made a significant contribution to developing transitional justice - both as a concept and in practical terms. It has also opened up new vistas for transitional justice, not just in our region, but also at continental and international levels.

However, our accomplishments in the areas of preserving and enforcing human rights, promoting development and building democratic institutions, do not mean all is perfect. Nevertheless, and as recognized by the international community, this model attests to a truly authentic, emerging democracy.

Ladies and Gentlemen,

I hope the working sessions programmed to discuss this topic will highlight the best practices of a number of countries, including Morocco, especially the interactions between transitional justice processes and legislative, institutional and constitutional

reforms. Just as important is the need to highlight the roles of parliaments, public institutions and civil society in implementing the recommendations made by the bodies in charge of transitional justice.

I am sure this important forum will be an opportunity to identify the impacts of transitional justice processes and their contribution to ending human rights violations on the one hand, and helping with the implementation of the relevant recommendations for the achievement of sustainable reforms, on the other. These two processes are intertwined and inter-related when it comes to protecting individuals and communities, preserving their dignity and ensuring respect for their rights.

I hope the Moroccan experience will get the attention it deserves in your discussions and deliberations as one of the landmarks of the contemporary political landscape in Morocco – a state steeped in history.

I extend a warm welcome to you all and wish you every success.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

Mohammed VI

King of Morocco

الحمـــد لله، والصـــلاة والســـلام عـــلى مـــولانـــا رســـول الله وآلـــه وصحبـــه.

Señoras y Señores,

Nos complace dirigirnos a los participantes en este simposio internacional, que se celebra bajo Nuestro Alto Patrocinio, sobre el tema de "Procesos de justicia transicional para reformas sostenibles", en conmemoración del vigésimo aniversario de la creación de la Instancia Equidad y Reconciliación.

La conmemoración de este importante acontecimiento de la historia contemporánea de Marruecos, que hoy celebráis, es una ocasión propicia para recordar la importancia y relevancia de este destacado hito, que constituyó un decisivo punto de inflexión en el proceso de la mutación democrática y de desarrollo de nuestro país, ya que representa un componente básico en los cimientos de la construcción y transición democrática, así como en la consolidación del Estado de derecho y de las instituciones, así como para la protección de las libertades.

Este simposio, con su simbolismo histórico, social, político y de derechos humanos, es una ocasión para ensalzar los logros alcanzados en nuestro país durante el proceso nacional de la justicia transicional, en el que fue adoptado un enfoque profundamente meditado y prudente, marcado por la transparencia y objetividad. Es también una ocasión para recordar a las generaciones actuales y futuras las reformas y reconciliaciones que el Reino de Marruecos ha acumulado, en un marco de consenso y audacia en la lectura de nuestra historia y nuestro pasado, sin ninguna clase de complejos ni sentimientos de inferioridad.

Señoras y Señores,

Nuestra decisión de crear la Instancia Equidad y Reconciliación, como continuación de la Instancia de arbitraje independiente para la Reparación a las Víctimas de Desapariciones Forzadas y Detenciones Arbitrarias, que fue creada por Nuestro llorado padre, Su Majestad el Rey Hassan II, Dios lo tenga en Su Santa Misericordia, fue una decisión soberana en el marco de un proceso voluntarista de gestión de los asuntos públicos, basado en un nuevo concepto de autoridad, y en la responsabilidad y rendición de cuentas de las instituciones, para garantizar la dignidad de todos los marroquíes.

El objetivo principal de tal instancia, además de lograr la reconciliación nacional y resolver las violaciones pasadas, consiste en hacer de la justicia transicional una de las prioridades de la opción de la transición democrática. En aquel momento, los marroquíes, en tanto que Estado y sociedad, desarrollaron una visión proactiva de la profundidad de las transformaciones en las que había entrado el mundo a finales de los años ochenta del siglo pasado, y de la importancia de los

valores democráticos y de derechos humanos, en el seno de las opciones políticas estratégicas.

La justicia transicional en nuestro país posee sólidas bases, que abarcan los fundamentos históricos vinculados a la especificidad de la personalidad marroquí, entre los que figuran los espaciales y geográficos. El objetivo principal de tal justicia, consistió en atender a todas las víctimas, independientemente de sus tendencias y orientaciones, centrándose en todas las violaciones relacionadas con los derechos humanos, desde los primeros años de la independencia hasta la fecha de creación de la Instancia Equidad y Reconciliación.

Esto permitió identificar y analizar todas las formas y aspectos de las violaciones que nuestro país conoció en el pasado, cualquiera que fuera su género y magnitud, llevando a cabo las gestiones e investigaciones necesarias sobre el terreno, y organizando audiencias públicas, en ciudades y pueblos, y otras para recabar testimonios, con el objetivo de revelar la verdad existente y reparar los daños individuales y colectivos, tomando en consideración la dimensión de género, y promoviendo de este modo la reconciliación entre la sociedad marroquí y su historia.

Uno de los aspectos más distintivos de la experiencia marroquí, podría ser la participación de la sociedad civil, con todas sus categorías, en la cristalización y éxito de la operación, ya que la decisión de la justicia transicional tuvo el mérito de abrir el espacio público a debates generales y diálogos sociales sobre las diversas reformas y cuestiones esenciales que acaparan el interés de la opinión pública nacional.

Por otra parte, la justicia transicional, con sus múltiples y continuas iniciativas, también contribuyó a consolidar la conciencia colectiva sobre la lucha contra las violaciones de derechos humanos, ya que fue posible extraer lecciones de esta experiencia, enfatizando la necesidad de continuar consolidando las bases del Estado de derecho, de la manera que garantice el respeto y la protección de los derechos y libertades, equilibrando el derecho a ejercerlos con la absoluta atenencia al cumplimiento del deber, dentro de un espíritu de responsabilidad y ciudadanía comprometida.

Señoras y Señores,

El proceso de la justicia transicional en Marruecos constituyó una experiencia única y pionera que supuso un avance cualitativo en el proceso político nacional, permitiendo alcanzar una transición democrática fluida y consensuada, y adoptando buenas prácticas por el camino hacia la culminación de la construcción de los fundamentos del Estado de derecho y de las instituciones.

Así pues, a través de las recomendaciones de la Instancia Equidad y Reconciliación, que igualmente plantearon propuestas relativas a las políticas

públicas, además de insistir en la necesidad de reforzar la protección constitucional de los derechos humanos, se ha podido establecer un marco regulador para amplias reformas sociales, incluidas las constitucionales y las legislativas, así como la creación de mecanismos consultivos e institucionales, con el objetivo de poner fin a las violaciones del pasado, consolidando una gestión pública que adopte las reglas del Estado de derecho y haga surgir dinámicas sociales renovadas.

Desde esta perspectiva, Hemos velado por otorgar a los derechos humanos, tanto en la Constitución como en las leyes y políticas públicas, un amplio significado, que abarca desde lo político hasta lo ambiental, pasando por lo económico, social y cultural. Asimismo, hemos creado las instituciones y los mecanismos necesarios para la protección de los derechos humanos en sus diversas dimensiones.

En este sentido, Hemos velado personalmente por implementar sobre el terreno el concepto de justicia espacial en las políticas de desarrollo, integrando el concepto de reparación colectiva en nuestros planes de desarrollo y desenclavando las regiones y espacios que no se beneficiaron del desarrollo, en el mismo grado y según las posibilidades existentes, ni tampoco de los ingresos del progreso alcanzado por el Reino. He aquí unas grandes reconciliaciones con la historia y con el espacio.

Por otra parte, este esfuerzo ha permitido a varias regiones de Marruecos, que acusaban una importante falta de desarrollo, superar esta deficiencia, convirtiéndose algunas de las mismas en modelo de desarrollo espacial.

En este marco, hoy, el mundo y los observadores objetivos, reconocen los frutos del modelo de desarrollo aplicado en nuestras provincias del sur, en el seno de la solidaridad, la complementariedad y la justicia espacial entre las provincias del Reino. En efecto, la faz de nuestras provincias del sur ha cambiado para mejor, erigiéndose en zona atractiva para las inversiones y albergando actualmente importantes proyectos de desarrollo, así como grandes instalaciones y equipamientos.

Señoras y Señores,

Merced a esta experiencia que se ha granjeado amplios elogios y un gran reconocimiento, a escala internacional, Marruecos ha sido pionero en introducir el concepto de justicia transicional en su entorno árabe y africano, resonando en varios países de la región de Oriente Medio y del Norte de África.

En este sentido, el modelo marroquí ha aportado una contribución significativa al desarrollo del concepto y experiencias de la justicia transicional, impulsándola hacia nuevos horizontes, no sólo a nivel regional, sino también continental e internacional.

Sin embargo, con lo que hemos logrado mediante la protección de los derechos humanos y la seguridad de su respeto, incluso en el ámbito del desarrollo y la construcción de las instituciones democráticas, no significa que hayamos alcanzado la perfección, sino más bien, como el mundo reconoce, el nuestro constituye un modelo de democracia, genuino, arraigado y emergente.

Señoras y Señores,

Esperamos que las sesiones programadas para entablar debates sobre los temas planteados, permitan poner de relieve las buenas prácticas de experiencias de países como Marruecos, especialmente aquellas relacionadas con las interacciones entre los procesos de la justicia transicional y las reformas legislativas, institucionales y constitucionales, así como con el papel de los parlamentos, los actores institucionales y la sociedad civil para apoyar la implementación de las recomendaciones de las instancias de la justicia transicional.

Estamos seguros de que este importante foro constituirá una oportunidad para definir las características y aspectos relativos a las repercusiones de los procesos de la justicia transicional en lo que se refiere a la eliminación de las violaciones de los derechos humanos, activando sus recomendaciones, con vistas a alcanzar reformas sostenibles, en tanto que dos operaciones interrelacionadas para la protección de los individuos y de las comunidades, preservando su dignidad y garantizando sus derechos.

En este sentido, esperamos que la experiencia marroquí venga a ocupar el destacado lugar que le corresponde en vuestros debates y análisis, ya que constituye una de las características e hitos de nuestra historia política contemporánea, cimentada en las profundas raíces históricas del Estado marroquí.

Al dar la bienvenida a todos los participantes en este simposio internacional, rogamos a Dios Todopoderoso corone con pleno éxito vuestros trabajos.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

Mohammed VI

Rey de Marruecos

Sa Majesté le Roi Mohammed VI
His Majesty King Mohammed VI
Su Majestad el Rey Mohammed VI

Message de

Sa Majesté le Roi Mohammed VI

Roi du Maroc

aux participants au Symposium international sur le thème :

« Les processus de justice transitionnelle... pour des réformes durables »

Rabat, 06-07 décembre 2024

****

Message from

His Majesty Mohammed VI

King of Morocco

to the participants in the International Symposium on :

« Transitional Justice Pathways for the Implementation of Sustainable Reforms »

Rabat, 6-7 December 2024

****

Mensaje de

Su Majestad Mohammed VI

Rey de Marruecos

a los participantes en el Simposio Internacional sobre

«Los procesos de la justicia transicional... por unas reformas sostenibles»

Rabat, 6-7 de diciembre de 2024

Imprimerie Royale - Rabat